

محظور حتى الساعة 10 صباحًا بتوقيت وسط أوروبا، 17 نوفمبر 2022

النتائج الرئيسية | مرصد الألغام الأرضية 2022

يُصادف عام 2022 مرور 25 عامًا على اعتماد مُعاهدة حظر الألغام وفتح باب التوقيع عليها و 30 عامًا على إنشاء الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية (ICBL). ومنذ ذلك الحين، أنشأت المعاهدة إطارًا دوليًا قويًا للقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد وأسهمت في تحقيق نتائج ملحوظة في حماية الأرواح وسبل العيش. ينتج مرصد الألغام الأرضية 2022 التقدّم المحرز والتحديات المتبقية في تحقيق الهدف النهائي للمعاهدة المتمثل في عالم خالٍ من الألغام.

على الرغم من عدم انضمام أي دولة خلال السنوات الخمس الماضية، إلا أن 164 دولة ملزمة بتنفيذ التزامات المعاهدة وتعمل على تنفيذها، مع التزام معظم الدول البالغ عددها 33 التي لم تنضم بعد بأحكامها الرئيسية.

يُعدّ الاستخدام الجديد للسلاح من أكبر التحديات التي تواجه معيار مكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدّد المرصد استخدامًا جديدًا من قبل الدول غير الأطراف في ميانمار وروسيا، وكذلك من قبل الجماعات المسلحة غير الحكومية (NSAGs) في خمسة بلدان على الأقل.

كانت الإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب مرتفعة بشكل مقلق خلال السنوات السبع الماضية، بعد أكثر من عقد من التخفيضات التاريخية. لم يكن عام 2021 استثناءً. هذا الاتجاه هو إلى حد كبير نتيجة النزاع المتزايد والتلوث بالألغام البدائية التي لوحظت منذ عام 2015. يُمثّل المدنيون مُعظم الضحايا المسجلين، نصفهم من الأطفال.

مع استمرار الجهود المبذولة لإزالة الألغام من الأراضي الملوثة بالألغام، لا يزال هناك الكثير الذي يتعيّن القيام به، لا سيما في معالجة بطء التطهير أو عدمه في العديد من الدول الأطراف، وكذلك في ضمان تلبية احتياجات الناجين من الألغام الأرضية والمجتمعات المتضرّرة بشكل كافٍ.

في العقدين الماضيين، أسهمت الدول داخل وخارج المعاهدة على حدّ سواء بموارد كبيرة في أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام. وهذا يوضّح القوّة التحويلية القوية للشراكة التي تجسدها معاهدة نزع السلاح الإنسانية هذه. ومع ذلك، فإن العدد المتزايد باستمرار من الأزمات العالمية والطلب المتزايد على النفقات الأخرى يجعل الوضع أكثر خطورة. وقد أدى هذا إلى انخفاض دعم الأعمال المتعلقة بالألغام في السنوات الأخيرة. ستطلب معالجة هذا الواقع تنسيقًا أكبر بين الجهات المانحة واستثمارات كبيرة لسد الفجوات في القدرات الوطنية.

سياسة الحظر

الاستخدام

من منتصف عام 2021 حتى أكتوبر 2022، أكد مرصد الألغام الأرضية الاستخدام الجديد للألغام المضادة للأفراد من قبل ميانمار وروسيا، وهما ليسا طرفين في اتفاقية حظر الألغام .

- استخدمت القوات الروسية ما لا يقل عن سبعة أنواع من الألغام المضادة للأفراد في أوكرانيا منذ غزو روسيا للدولة في 24 فبراير / شباط 2022.
- استخدمت القوات الحكومية في ميانمار على نطاق واسع الألغام الأرضية المضادة للأفراد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك حول البنية التحتية مثل أبراج الهواتف المحمولة والشركات الاستخراجية وخطوط الأنابيب.
- استخدمت الجماعات المسلحة غير الحكومية المضادة للأفراد في خمس دول على الأقل خلال فترة التقرير: جمهورية إفريقيا الوسطى، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الهند، ميانمار.

تدمير المخزونات والألغام المحتجزة

دمرت الدول الأطراف في "اتفاقية حظر الألغام" أكثر من 55 مليون لغم مضاد للأفراد من مخزونها.

- سريلانكا هي آخر دولة طرف أكملت تدمير مخزونها من الألغام الأرضية، في عام 2021، وبذلك يصل العدد الإجمالي للدول التي أعلنت استكمال تدمير مخزونها إلى 94 دولة.
 - الدول الأطراف أوكرانيا واليونان تمتلك إجمالاً حوالي 3.6 مليون لغم مضاد للأفراد يجب تدميرها. ينتهك كلا البلدين المعاهدة، حيث تخلف كلاهما عن المواعيد النهائية لإكمال تدمير مخزوناتهما.
 - لم يتم تدمير أي ألغام معطن عنها من قبل اليونان أو أوكرانيا خلال عام 2021.
- أفادت 69 دولة طرف أنها تحتفظ بمجموع أكثر من 130.000 لغم مضاد للأفراد لأغراض التدريب والبحث، منها 28 تحتفظ بأكثر من 1000 لغم لكل منها.

إنتاج

حددت المرصد 11 دولة منتجة للألغام المضادة للأفراد: الصين، كوبا، الهند، إيران، ميانمار، كوريا الشمالية، باكستان، روسيا، سنغافورة، كوريا الجنوبية، وفيتنام .

- هذه دولة واحدة أقل مما ورد في مرصد الألغام الأرضية 2021، بعد التغيير في سياسة الولايات المتحدة التي أعادت مواعيدتها مع معظم البنود الأساسية للمعاهدة، بما في ذلك حظر إنتاج أو حيازة الألغام المضادة للأفراد.
- الدول الأكثر احتمالاً أن تنتج الألغام المضادة للأفراد هي الهند وإيران وميانمار وباكستان وروسيا.
- طورت روسيا وأنتجت ألغاماً جديدة مضادة للأفراد، مع علامات تشير إلى تصنيعها في 2019 و 2021.
- تم تسليم أول 700000 لغم من نوع جديد من الألغام المضادة للأفراد للجيش في الهند في ديسمبر 2021.

التأثير

الإصابات

في عام 2021، تم تسجيل ما لا يقل عن 5544 ضحية من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب: قتل 2182 شخصًا وجرح 3355 شخصًا، في حين أن حالة البقاء على قيد الحياة كانت غير معروفة لسبعة ضحايا .

- أكثر من ثلاثة أرباع ضحايا الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب كانوا من المدنيين حيث كان وضعهم معروفًا (4200).
- شكل الأطفال نصف مجموع الضحايا المدنيين حيث كان العمر معروفًا (1)، (696)
- كما في السنوات السابقة، شكّل الرجال والأولاد غالبية (81٪) من مجموع الضحايا الذين عُرف بسببهم الجنس (2675).

تم تحديد الضحايا في عام 2021 في 50 دولة ومناطق أخرى، منها 36 دولة طرف في اتفاقية حظر الألغام.

- سجلت سوريا غير الموقعة أكبر عدد من الخسائر السنوية (1227) للعام الثاني على التوالي. تليها دولة طرف أفغانستان (1074) التي تسببت في سقوط أكثر من ألف ضحية سنويًا لأكثر من عقد من الزمان.
- الدول الأطراف الأخرى التي سجلت أكثر من 100 ضحية في عام 2021 كانت: كولومبيا والعراق ومالي ونيجيريا واليمن.

التلوث

ما لا يقل عن 60 ولاية ومناطق أخرى ملوثة بالألغام المضادة للأفراد .

- وهذا يشمل 33 دولة طرف أعلنت التزاماتها بالتنظيف بموجب المادة 5 من اتفاقية حظر الألغام، و 22 دولة غير طرف، وخمس مناطق أخرى.
- تحتاج سبع دول أطراف إضافية إلى تقديم معلومات بشأن التلوث المشتبه به أو المعروف عن طريق الألغام البدائية: بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، مالي، الفلبين، تونس، وفنزويلا.

الازالة

أبلغت الدول الأطراف عن تطهير ما لا يقل عن 132.52 كيلومتر مربع من الأراضي الملوثة وتدمير أكثر من 117000 لغم مضاد للأفراد في عام 2021 .

- وبالمقارنة ، تم الإبلاغ عن تطهير 146.04 كيلومتر مربع وتدمير حوالي 135000 لغم في عام 2020.
 - أبلغت كمبوديا وكرواتيا عن أكبر تطهير إجمالي للمناطق الملوثة في عام 2021، حيث تم تطهير إجمالي أكثر من 78 كم² وتدمير أكثر من 7500 لغم مضاد للأفراد.
 - كان التقدم المحرز في الإفراج عن الأراضي ضئيلاً في العديد من الدول الأطراف في عام 2021، حيث قامت 11 دولة بإزالة أقل من كيلومتر مربع وثمانية أبلغت عن عدم تطهير الألغام الأرضية المضادة للأفراد.
- ثلاث وعشرون دولة طرف لديها مواعيد نهائية للوفاء بالتزاماتها الخاصة بالتنظيف بموجب المادة 5 قبل أو في موعد لا يتجاوز عام 2025، في حين أن تسع دول أطراف لديها مواعيد نهائية بعد عام 2025. وهناك عدد قليل جدًا من الدول التي تظهر على المسار الصحيح للوفاء بهذه المواعيد النهائية.

- يبدو أن سريلانكا وزيمبابوي فقط هي التي استطاعت الوفاء بالمواعيد النهائية للإزالة.
- لا تزال إريتريا تنتهك المعاهدة بسبب فشلها في الوفاء بالموعد النهائي للإزالة وتقديم طلب تمديد.

التوعية بالمخاطر

تم إجراء توعية بالمخاطر للسكان المتضررين من التلوث بالألغام المضادة للأفراد في 30 دولة طرف على الأقل في عام 2021.

- أفادت ثلاث عشرة دولة طرف أن لديها آلية لتحديد الأولويات في عام 2021 ، لاستهداف أنشطة التوعية بالمخاطر.

• دولتان فقط من الدول الثماني الأطراف التي قدمت طلبًا لتمديد المواعيد النهائية للإزالة في عام 2022 تضمنت خططًا متعددة السنوات ومحددة التكلفة ومفصلة للتوعية بالمخاطر.

استمر تأثير توفير التوعية بالمخاطر بسبب جائحة كورونا في بعض الدول الأطراف، حيث حدث القبول من الأنشطة الشخصية - مثل الجلسات المباشرة والحملات الكبيرة - وظلت المدارس مغلقة. تم استخدام وسائل الإعلام الجماهيري والطرق الرقمية في أكثر من نصف الدول الأطراف لإيصال رسائل التوعية بالمخاطر.

مساعدة الضحايا

في عام 2021، ظلت أنشطة الرعاية الصحية وإعادة التأهيل تعاني من نقص التمويل وواجهت تحديات متزايدة ومتعددة في العديد من البلدان بما في ذلك في إمكانية الوصول والتنسيق والخبرة وتوريد المواد.

- 14 دولة فقط من 34 دولة طرف لديها مسؤولية معترف بها عن ضحايا الألغام / المتفجرات من مخلفات الحرب طبقت مساعدة الضحايا أو لديها خطط ذات صلة للمعوقين مطبقة لتلبية الاحتياجات والثغرات في المساعدة. لا يزال هناك 10 دول على الأقل بحاجة إلى وضع أو اعتماد مشروع استراتيجي وطنية ذات صلة بتنفيذ مساعدة الضحايا.
- وكان لدى ما لا يقل عن 22 دولة من الدول الأطراف آليات تنسيق "نشطة"، بينما شارك ممثلو الناجين في عمليات التنسيق في ثلثي تلك الدول الأطراف. ومع ذلك، عطلت تدابير كورونا مثل هذه العمليات وقيدت مستوى مشاركتها.
- في العديد من الدول الأطراف، وصلت أنظمة الرعاية الصحية إلى حافة الانهيار بسبب الأزمات والصراعات، في حين أن أنظمة إعادة التأهيل غالبًا ما تتطلب دعمًا أكبر مما كانت عليه قبل انتشار الوباء.
- لا تزال هناك ثغرات كبيرة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية للناجين وغيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقة في العديد من الدول الأطراف المتضررة، ولا سيما في المناطق النائية حيث الحاجة الأكبر لفرص كسب العيش.

دعم الأعمال المتعلقة بالألغام

في عام 2021، انخفض الدعم العالمي للأعمال المتعلقة بالألغام بنسبة 7٪ (44.6 مليون دولار أمريكي)، حيث ساهم المانحون والدول المتضررة بما مجموعه 598.9 مليون دولار أمريكي في الدعم الدولي والوطني للأعمال المتعلقة بالألغام.

- وقدمت ثلاث عشرة ولاية متضررة ما مجموعه 55.4 مليون دولار من الدعم الوطني.
- ساهم 32 مانح بما مجموعه 543.5 مليون دولار في الدعم الدولي للأعمال المتعلقة بالألغام (انخفاض بنسبة 4٪ عن عام 2020).

ظلت قاعدة المانحين ومجموعة البلدان التي تتلقى أكبر قدر من المساعدة الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام دون تغيير إلى حد كبير على مدى العقدين الماضيين، دون أي تحول نحو مزيد من التنوع.

- استحوذ أكبر 15 مانحًا على غالبية الدعم الدولي في عام 2021، حيث قدم إجمالي 524.5 مليون دولار (97٪). إن الاعتماد على عدد صغير من المانحين يمثل خطرًا جسيمًا على استدامة أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام.
- بلغ الدعم الدولي لمساعدة الضحايا أدنى مستوى له منذ عام 2016 (25.6 مليون دولار). في عام 2021، لم تتلق 27 دولة طرف بها أعداد كبيرة من الناجين أي تمويل مباشر لمساعدة الضحايا.
- ولا تزال الدول الأطراف ذات التلوث الأصغر بالألغام الأرضية تتلقى دعمًا ماليًا أقل. لم تتلق تسع دول أطراف ملوثة بالألغام دعمًا خارجيًا لتنفيذ مشاريع التطهير و / أو التوعية بالمخاطر في عام 2021.